أشروف يعقوب

مسؤولية رئيس الجمهورية في النظام القانوني الجزائري

- دراسة دستورية وقانونية مقارنة-

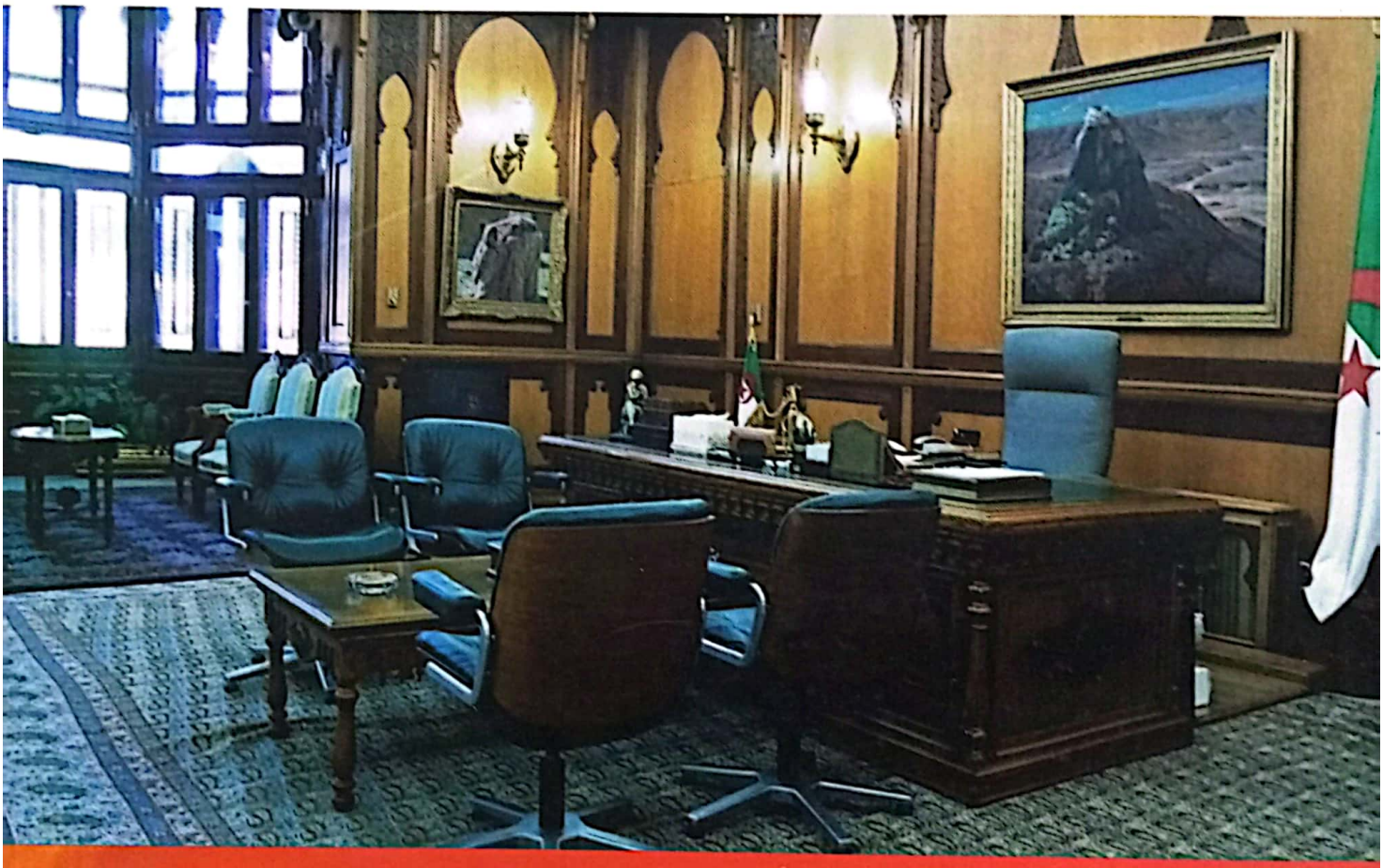

النشر الجامعي الجديد

Scanné avec CamScanner

الفهرسة أثناء النشر- إعداد النشر الجامعي الجديد

مسؤولية رئيس الجمهورية في النظام القانوني الجزائري -دراسة دستورية وقانونية مقارنة-

أشروف يعقوب

150 ص (قانون)

يشتمل على فهرس

ردمك : ISBN 978-9947-78-110-4

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2020

الأفكار الواردة في هذا الكتاب
مصدرها المؤلف ولا يتبناها بالضرورة النشر الجامعي الجديد

النشر الجامعي الجديد

نشر – طباعة – توزيع

محل رقم 2 تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان

تلمسان – الجزائر

الفاكس:

+213 (0) 43 277 687

الهاتف:

+213 (0) 661 904 998

+213 (0) 661 904 999

البريد الالكتروني:

npu_editions@yahoo.fr

حقوق النشر محفوظة

للنشر الجامعي الجديد

2022

Scanné avec CamScanner

الفهـــرس

الفصل الأول : المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة 11

المبحث الأول: نطاق المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة 12

المطلب الأول: مسؤولية رئيس الدولة عن أعماله الرئاسية 12

الفرع الأول: الخيانة العظمى أساس المسؤولية الجنائية 13

الفرع الثاني: طبيعة جريمة الخيانة العظمى 22

المطلب الثاني: مسؤولية رئيس الدولة عن تصرفاته الشخصية 26

الفرع الأول: مدى خضوع الرئيس الى القانون..... 26

الفرع الثاني: الإعفاء المؤقت من المساءلة الجزائية 29

المبحث الثاني: إقامة المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة 33

المطلب الأول: موجبات مسؤولية رئيس الدولة 34

الفرع الأول: ممارسة رئيس الدولة لمجموع السلطات والوظائف 34

الفرع الثاني: انتهاك الدستور والحنث في اليمين الدستورية 37

الفرع الثالث: مسألة استقالة رئيس الجمهورية 40

الفرع الرابع: موجبات اخرى لمسؤولية رئيس الدولة 44

المطلب الثاني: محاكمة الرئيس والعقوبات المقررة له 48

الفرع الأول: من حيث المحكمة ذاتها 49

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: من حيث الإجراءات 51
الفرع الثالث: من حيث العقوبات 54
الفصل الثاني : المسؤولية السياسية لرئيس الدولة 59
المبحث الأول: نطاق المسؤولية السياسية لرئيس الدولة 60
المطلب الأول: انتفاء المسؤولية السياسية لرئيس الدولة 61
الفرع الأول: قاعدة عدم مسؤولية الرئيس 61
الفرع الثاني: أسباب وأسس انتفاء المسؤولية السياسية لرئيس الدولة 69
المطلب الثاني: توافق المسؤولية السياسية مع المسؤولية الجنائية 75
الفرع الأول: أوجه الفرق والتقاء المسؤوليتين الجنائية والسياسية 75
الفرع الثاني: أسباب إدراج الخيانة العظمى ضمن المسؤولية السياسية لرئيس الدولة 77
المبحث الثاني: الواقع العملي لمسؤولية رئيس الدولة 78
المطلب الاول: تحريك المسؤولية السياسية من قبل الشعب مباشرة 79
الفرع الأول: إثارة المسؤولية السياسية بمناسبة الانتخابات الرئاسية 79
الفرع الثاني: إثارة المسؤولية السياسية بمناسبة الانتخابات التشريعية 89
الفرع الثالث: إثارة المسؤولية السياسية بسبب الاستفتاء الشعبي 93
المطلب الثاني: تحريك المسؤولية السياسية للرئيس من البرلمان 96
الفرع الأول: تأثير آلية ثقة البرلمان على مسؤولية رئيس الدولة 96
الفرع الثاني: أساليب أخرى لتحريك مسؤولية الرئيس من قبل البرلمان 99
الفرع الثالث: المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في ظل القوى الفاعلة الأخرى 102
المبحث الثالث: عزل رئيس الدولة على أساس مسؤوليته السياسية 111
المطلب الأول: الطرق السلمية لعزل رئيس الدولة 112

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: الاستقالة 112
الفرع الثاني: الإقالة 112
الفرع الثالث : الحراك السلمي 114
المطلب الثاني: الطرق غير السلمية لعزل رئيس الدولة 115
الفرع الأول: العصيان السياسي ومقاومة طغيان السلطة 115
الفرع الثاني: الثورة والانقلاب 126
الخاتمة 131
المراجع 135
الفهرس 147

Scanné avec CamScanner

أشروف يعقوب

هذا الكتاب:

تتفق مختلف النظم القانونية حول ضرورة أن يكون لكل دولة رئيس، وذلك تامينا للنظام وضمانا لحسن سير الأمور فيها، فهو الذي يعبر عن إرادة الدولة في الداخل الخارج، والأهم من ذلك كله يعتبر المجسد لإرادة الشعب وطموحاته ومن هنا نجد أن أغلب الدساتير، سعت إلى تجسيد القيم والأخلاقيات التي تتطلبها وتستهدفها دولة القانون والمؤسسات، من خلال ضبط وتنظيم مركز الدولة بكل مقوماته وعناصره وضماناته باعتبار أنها تتعلق بمسؤوليته بمناسبة تاديته لوظائفه ومهامه وتنظيم علاقته بالشعب من جهة أخرى، لهذا يعتبر مبدأ مسؤولية رئيس الدولة أحد أهم الضوابط المهمة لتحديد طبيعة العلاقة بين السلطات ودرجة الفصل فيما بينها في نظام ما وذلك تطبيقا لقاعدة تلازم السلطة والمسؤولية من جهة، ومن جهة أخرى إعتبار أن القانون فوق الجميع حتى على حاميه مجسدا في شخص رئيس الجمهورية، خصوصا في ظل المركز القوي الذي يتمتع به هذ الاخيرمن خلال الصلاحيات الواسعة في المجال التنفيذي والتنظيمي وحتى التشريعي ما يجعل منه سلطة فوق باقي السلطات، وهذا الأمر الذي قد يؤدي إلى تجريد مبدأ الفصل بين السلطات الذي جاء الفقيه دي مونتسكيو من مضمونه، وتحوله إلى مبدأ تدرج للسلطات، تتزعمها السلطة التنفيذية تتخللها هيمنة الرئيس على مستوى القمة.

ISBN: 978 9947 781 10 4

النشر الجامعي الجديد طباعة - نشر - توزيع
رقم 02 تجزئة تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان - تلمسان.
الهاتف / الفاكس : 043 277 687
البريد الالكتروني : npu_editions@yahoo.fr

Scanné avec CamScanner